الإبتكار مؤشر النهوض التنموي السويد نموذجاً

جاسم محمد علي الطحّان[1] وسعد محمود خليل الكوّاز[2] وطارق نوري إبراهيم[3]

[1] قسم الإقتصاد، أكاديمية المعرفة للعلوم الاقتصادية والادارية، إسطنبول، تركيا
[2]قسم الإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق
[3]قسم الإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق

المستخلص

يعد مجال الإبتكار المجال الذي يضخ بإستمرار نشاطات إنعاش جديدة للاقتصاد من خلال إيجاد القدرة والكفاءة على خلق قيمة اقتصادية وهو أمر بالغ الأهمية للميزة التنافسية والنمو بالنسبة للمشروعات والصناعات ولابد من تنظيم مصادر الابتكار ونشرها والحفاظ عليها، بالإضافة إلى كيفية الإستفادة من الإستثمارات التي يتم إدخالها الى العلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير والقدرات ذات الصلة بالهدف النهائي المتمثل في تكوين الثروة وزيادة مستويات المعيشة، ومن أهم أدوار الابتكار هو مساهمة التنافسية المستدامة في الحفاظ على مزايا أنشطة المؤسسات والمشروعات في السوق من خلال قدرتها على التخصص وبالتالي بقائها وإستمرارها في السوق.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، مؤشرات الابتكار، التنافسية المستدامة، المؤسسات الاقتصادية.

1. المقدمة

الإبتكار هو الطرق أو الأساليب الجديدة المختلفة والبعيدة عن التقليد التي تستخدم في عمل أو تطوير الأشياء والأفكار، وهو عملية عقلية تعبر عن التغييرات الكمية والجذرية في التفكير، وفي الإنتاج، وفي العمليات أو طرق وأساليب الأداء، وفي التنظيمات والهياكل، وهو المجال الحقيقي والطريق المستخدم للتغيير الذي تتبناه وتطبقه المؤسسات والمشروعات الاقتصادية في الدول لتحسين أدائها ولتحقيق النجاح في أعمالها.

1.1 أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من أهمية الابتكار في المؤسسات الاقتصادية من خلال السعي المتواصل لإبتكار طرق وأساليب وأدوات جديدة تسمح لها بتحسين وتطوير أدائها، وإمتلاك ميزة تنافسية تساهم في تعزيز النمو الإقتصادي.

1.2 أهداف البحث

يهدف البحث إلى الإلمام بمفهوم الإبتكار، وفي تحليل بيئة أعمال المؤسسات والمشروعات الاقتصادية، وتحديد مميزاتها وخصائصها بما يؤدي الى تطويرها وتحسين أدائها.

1.3 مشكلة البحث

تمثل مشكلة البحث في كيفية تهيئة بنية تحتية محفزة للمؤسسات الاقتصادية المبتكرة، والبحث في متطلبات تفعيل مساهمة هذه المؤسسات وتعزيز دورها في النمو الإقتصادي.

1.4 فرضية البحث

يستند البحث على فرضية مفادها أن تطور المؤسسات والمشروعات الاقتصادية يعتمد على قدرتها في تطبيق إستراتيجيات الابتكار والتي تحقق لها قدرة تنظيمية وميزة تنافسية تساهم بفعالية في تطور وتقدم هذه المؤسسات.

1.5 أساليب البحث

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي على النحو الذي يحقق أهداف البحث عبر التحقق في فرضيتها في مساهمة نظم الإبتكار في تطور وتقدم المؤسسات الإقتصادية وبالتالي في تعزيز النمو الاقتصادي.

1.6 الإطار العام للبحث

من أجل تحقيق فرضية البحث والوصول إلى الأهداف المرجأة منه فقد تضمن البحث

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.914

ثلاثة محاور إشتمل الاول على متضمنات الإبتكار، والثاني على دور الإبتكار في تطور المؤسسات الاقتصادية، والثالث على مؤشرات الابتكار في السويد، ومن ثم التوصل الى عدد من الإستنتاجات فضلاً عن بعض التوصيات.

2. الجانب النظري

2.1 متضمنات الإبتكار

نتيجة لإرتفاع وتيرة التنافس بين المؤسسات والمشروعات الاقتصادية التي تعمل بالأسلوب الإبتكاري حدثت تغيرات كبيرة في بيئة العمل في السنوات الآخيرة من خلال تكنولوجيا المعلومات والبيانات في ظل التحول الرقمي للوصول الى منتجات وخدمات جديدة ذات قيمة أعلى في سياق الأعمال المبتكرة التي تعزز القدرة التنافسية للمؤسسة والمشروع الاقتصادي، والتوجه نحو خلق الرفاهية.

2.1.1 مفهوم الإبتكار

الإبتكار هو المجال الحقيقي والطريق المستخدم للتغيير الذي تتبناه وتطبقه المؤسسات والمشروعات الاقتصادية في الدول لتحسين أدائها ولتحقيق النجاح في أعمالها، لذلك تركز هذه المؤسسات والمشروعات الاقتصادية على الإبتكارات بشكل عام والإبتكارات التكنولوجية والتقنية بشكل خاص، وبالتالي فهناك عدة أنواع من الإبتكارات والتي يمكن أن تكون فكرة جديدة أو منتج جديد أو خدمة جديدة أو عملية جديدة أو طريقة تسويقية جديدة أو علاقات خارجية جديدة.

ويمكن إعتبار الإبتكار معياراً يحدد على ضوئه درجة تقدم الدول والأمم، بل أصبح ينظر للإبتكار على أنه مصدر لتحقيق الثروة، وعامل مهم في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأسيساً على ذلك فقد سعت دول كثيرة من خلال مؤسساتها إلى فتح قنوات بينها وبين المؤسسات العلمية والمراكز البحثية للإفادة من الخبرات العلمية المتوافرة فيها لتطوير منتجات قائمة، فضلاً عن خلق وإبتكار منتجات جديدة (Massoudi & Fatah, 2021)، ويحتسب هذا المؤشر من خلال المحاور والمؤشرات الفرعية والمؤشرات الفردية بطريقة معينة لتؤول في النهاية إلى رقم معين يشير الى مؤشر الإبتكار العام للدولة (الطحان، 2020)، وكما هو موضح في الشكل (1).

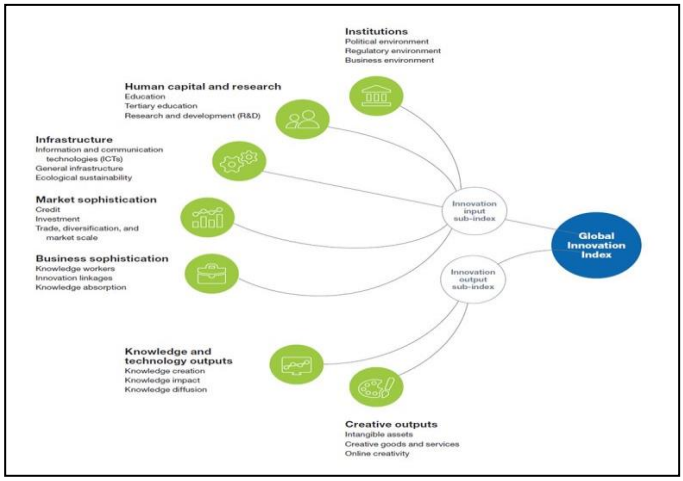

شكل 1. مخطط يمثل العناصر الفرعية لمؤشر الإبتكار لسنة 2021.

وقد خصصت دول كثيرة ميزانيات ضخمة في أنشطة البحث والتطوير، وأقدمت على تأسيس أقسام جديدة في مؤسساتها، ورفدها بالكوادر والعناصر الكفؤة التي تمتاز بقدرات فائقة، إذ أنها تُعدُّ وسيلة أساسية في دعم المؤسسات والشركات العاملة والإنتقال بها من ميدان المنافسة الى مستوى الإمتياز والريادة بسبب عمليات الإبتكار (Srinivasan, 1994) وأصبح العائد من الإبتكار ونتائجه قيمة مضافة تغري الكثير من الدول من خلال المؤسسات والمشروعات التي تسعى إلى تحقيق أرباح كبيرة ومعدلات نمو عالية (الطحان،2015)، والشكل (2) يبين دور أنشطة البحث والتطوير في المؤسسة الاقتصادية.

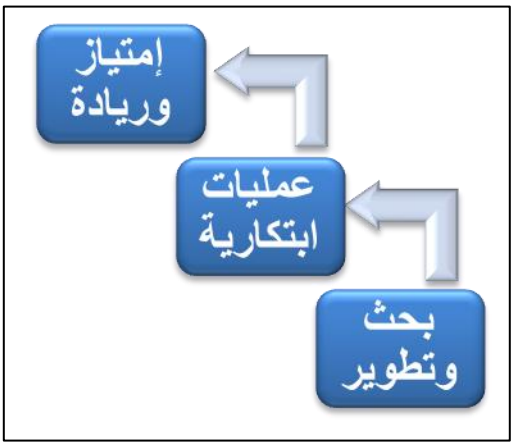

شكل 2 مخطط دور أنشطة البحث والتطوير في المؤسسة الاقتصادية.

2.1.2 مميزات الإبتكار

أصبح الابتكار في الوقت الحاضر هدفاً وأسلوب حياة ولم يعد غاية فحسب، حيث تقوم الدول بتوفير ما يتطلب العملية الإبتكارية من توفير البيئات المناسبة لتحويل المجتمع الى مجتمع مبتكر، له القدرة على تطوير الفكرة الى عمل وجعله أكثر إستخداماً وجدوى (دحماني وناصور، 2006)، وتكمن مميزات الإبتكار في النقاط التالية (برنوطي، 2005):

- زيادة الإنتاجية
- تقليل النفقات
- إيجاد فرص العمل الجديدة
- تحسين الأداء
- إيجاد المنتجات الجديدة وتطويرها
- إيجاد أسواق جديدة

إذن يعطي الإبتكار والابداع للمؤسسات والمشروعات الاقتصادية في المفاهيم والممارسات إطاراً شاملاً يمكنها من القدرة على إجراء التغيرات الإيجابية المطلوبة، ويعمل على تحسين نتائج أعمالها وكذلك تحسين فعالية أداؤها للحفاظ على المكتسبات الاقتصادية وتطويرها مستقبلاً.

2.1.3 نماذج الابتكار

يجلب الإبتكار تكنولوجيا جديدة ومنتجات جديدة تساعد في تقديم خدمات تعزز

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.914

الإنتاجية وتخلق فرص العمل وتساعد في تحسين جودة الحياة للمجتمع، ولأجل تطبيق الابتكار هناك عدة نماذج، منها نموذج الابتكار الخطي، ونموذج الإبتكار المزدوج (المقترن) ونموذج أنشطة الابتكار وهي كالتالي (Massoudi, 2020):

- نموذج الابتكار الخطي Linear Model of Innovation:

من أهم النماذج السائدة للابتكار نموذج الابتكار الخطي وهو النموذج السائد في معظم الممارسات وتنظر هذه النماذج إلى عملية الابتكار على أنها تسلسل خطي للأنشطة، حيث تبدأ باختراع علمي يتم دفعه إلى السوق من خلال سلسلة من الأنشطة، والشكل (3) يبين النموذج الخطي للابتكار.

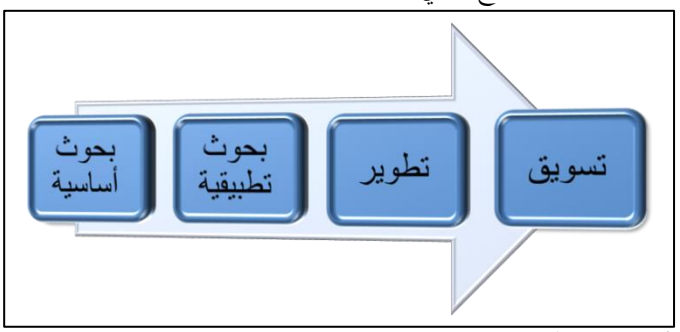

شكل 3. مخطط النموذج الخطي للابتكار.

يبين المخطط أن مسيرة الابتكار انطلقت من البحوث العلمية الأساسية، ومرت بمراحل البحوث التطبيقية والتطوير وصولاً إلى التسويق، وأدى دوراً مهماً في وضع إستراتيجيات التكنولوجيا في معظم البلدان الصناعية المتقدمة وساعد في تطوير التكنولوجيا إلى حد كبير.

- نموذج الابتكار المزدوج المقترن Coupled Dual Innovation Model:

وهذا النموذج على عكس نموذج الابتكار الخطي ويعتبر نموذج الابتكار المقترن أكثر ديناميكية من النموذج الخطي حيث يعتمد على التفاعل بين العناصر المختلفة لعملية الابتكار، وتبدأ المراحل الرئيسية للابتكار منذ اللحظة التي يتم فيها إنشاء فكرة جديدة حتى تصل إلى السوق، وتشير الأسهم إلى التغذية المرتدة والتقييم المستمر في كل مرحلة، ويظهر التفاعل بين المراحل المختلفة لدورة الابتكار، واحتياجات السوق، والتقنيات الحديثة للانتاج وتقنيات الانتاج، حيث تبدأ عملية الابتكار بحاجة جديدة (طلب) يؤدي إلى خلق فكرة جديدة ومن ثم تكنولوجيا جديدة، ويتم التفاعل بين كل مرحلة من هذه المراحل وحاجة السوق الى أن يتم دفع المنتج إلى السوق.

- نموذج أنشطة الابتكار Innovation Activities Model:

في هذا النموذج تبدأ دورة الابتكار باختراع جاهز للتسويق أو الاستخدام لصالح المجتمع، كما يتم تسويق الاختراع في أي مرحلة سواء كان نتيجة بحث مطبق أو نموذج أولي أو منتج، ويعتمد هذا على عديد من العوامل مثل طبيعة التكنولوجيا واحتياجات السوق، وفي هذا النموذج تم دمج عنصرين إضافيين يعتقد أنها ضروريان لتسويق الاختراعات بنجاح وتوليد فوائد اجتماعية واقتصادية، هما (أنشطة الابتكار) و(صناديق أدوات الابتكار). ومن أنشطة الابتكار نقل التكنولوجيا ودعم ريادة الأعمال، والتعاون الأكاديمي بالصناعة، لذا على المؤسسات والمشروعات الاقتصادية أن تجعل سياسات الابتكار جزءاً لا يتجزأ من الإستراتيجية العامة، وهذه السياسات هي التي تعطي للمؤسسات والمشروعات القدرة على المنافسة والوصول إلى منتجات وأسواق جديدة.

2.2 دور الإبتكار في تطور المؤسسات الاقتصادية

يلعب الابتكار في الوقت الحاضر دوراً محورياً في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، ويساهم بشكل فعال في التحولات الاقتصادية نحو اقتصاد المعرفة، واقتصاد المعرفة هو الذي يولد صناعه الابتكار والتي أصبحت سمة اقتصاديات الدول المتقدمة، وبما أن التقدم التقني في وسائل الاتصالات والانترنت، والاستفادة من هذه المخترعات أصبح متاحاً للجميع، فلابد من ايجاد البيئة المناسبة التي تهيئ أرضية صالحة لرائد العمل والمبتكر ودمج الابتكار في الاقتصاد، لتحقيق الميزة التنافسية التي على أساسها يحقق النجاح الاقتصادي والاجتماعي.

2.2.1 إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية

عندما يدخل الابتكار كمتغير جديد في المؤسسة أو المشروع الاقتصادي فإن هذه المؤسسة أو المشروع تغير من إستراتيجيتها في التعامل مع الأسواق الجديدة، بحيث تعمل على تغيير بنيتها التنظيمية من تحديد للمهام وبناء أقسام جديدة تتوائم مع المتغيرات التي حصلت (الطحان، 2015)، ويمكن توضيح أهداف التغيير في النقاط التالية:

- التكيف مع المتغيرات الجديدة.
- تحفيز الافراد العاملين ودفعهم لإنجاز التغيير والتطوير.
- تحقيق الرضا الوظيفي للأفراد العاملين في المؤسسة.
- بناء خطط وبرامج وتوجيهها وفق سياسات تخدم مصلحة المؤسسة.
- تبني أسلوب جديد للإدارة في تحقيق أهداف المؤسسة.
- توظيف المعلومات والمعارف الجديدة للوصول إلى حلول جذرية للمشاكل القائمة.
- التعاون الوثيق مع الوحدات المتخصصة لإنجاز الأهداف العامة.

ولابد من الإشارة إلى أن نميز بين نمطين من المؤسسات، مؤسسات تتبع إستراتيجية ابتكارية، ومؤسسات تتبع إستراتيجية موجهة نحو الحالة القائمة أي التكنولوجيا والخدمات الحالية، وبالطبع فإن النمط الأول يبحث عن رائدي الأعمال والمبتكرين ويوجِد لهم مجالات وفرص لأجل أن يقوموا بما عليهم من تكوين وتطوير قاعدة المؤسسة من الابتكارات، وأن النمط الثاني يواجه النشاط الابتكاري للحفاظ على الحالة القائمة.

تعتبر المؤسسات المبتكرة من أبرز محركات النشاط والنمو الاقتصادي فلها الدور البارز والهام في الاقتصاد وفي توفير فرص العمل، لأن من أبرز ما يميز هذه المؤسسات والمشروعات قدرتها الإستيعابية للأيدي العاملة وكونها تعد ذات كثافة في عنصر العمل وميدان لتطوير القدرات والإمكانات البشرية مما يجعلها مكاناً مناسبا لإستثمار الطاقات البشرية ويساهم مساهمة فاعلة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة، وهما ظاهرتان تزدادان عمقاً وإتساعاً في ظروف تشهد بطئاً في النمو الاقتصادي، وإرتفاعاً في معدل النمو السكاني، كما هو الحال في العديد من بلدان العالم المختلفة (المحروق، 2011).

كان تركيز الدول في السابق ينصب في مجالات النمو والتنمية على المشروعات التجارية بحد ذاتها، إلا أن هذا التركيز إنتقل في السنوات الاخيرة الى رأس المال البشري الذي يقف وراء النجاح والتفوق في تقدم المؤسسات والمشروعات الاقتصادية، ونجاح إقامتها وتنميتها، والتي من شأنها أن تلعب دوراً أساسياً في تعزيز التنمية التكنولوجية والتنافسية الاقتصادية بشكل عام، لأن عصر التكنولوجيا الحالي أدخل عناصر ومفاهيم جديدة على متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وأصبح تعزيز الإبتكار مفتاح النمو والتنمية الاقتصادية والإزدهار والرخاء الاجتماعي (Raewf et al., 2021).

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.914

تواجه العديد من الدول تحديات كبيرة في الجهود التي تقوم بها لدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية إلى الأمام، إذ أن للإبتكار تأثيراً إيجابياً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ويساهم في تحقيق ما هو مطلوب عن طريق تأسيس مؤسسات ومشروعات أعمال فعالة، مما يؤدي الى توفير فرص العمل وزيادة العوائد، كما أن لهذه المؤسسات والمشروعات دوراً كبيراً في دعم وتنمية الاقتصاد والمفاصل الاجتماعية، بإعتبارها من أهم وأبرز محركات النمو والتنمية الاقتصادي (Al-Delawi et al., 2023).

كما تساعد المؤسسات والمشروعات الإبتكارية على إحداث الكثير من التغييرات الملموسة في المجتمع، بالإضافة إلى زيادة معدل الدخل المجتمعي للفرد والأسرة، مما يساهم في تحقيق الإدخار والإستثمار ورفع قيم ميزانها التجاري وميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة الدورة الاقتصادية، وتساهم كذلك في عملية تنمية الإبتكارات والإختراعات والبحث العلمي في المؤسسات البحثية والتعليمية المختلفة، والعمل على تحسين مستوى الحياة بما تتضمنه من نظام التعليم والبحث والتطوير والصحة وغيرها (الطحان، 2017)، وبالتالي الإتجاه نحو التنمية الشاملة وتحقيق الرفاهية للأفراد والحفاظ على الموارد البيئية، ومواصلة ومتابعة تنمية الإقتصاد والمجتمع.

وتتمثل الآثار التنموية والدور الاقتصادي للإبتكار في كونها عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، إذ أن المبتكر أو الريادي هو حجر الزاوية في عملية النمو والتنمية الاقتصادية من خلال التطوير والإبتكار والإبداع، وأن هذه المفاهيم تتباين بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي الدول المتقدمة تكون مرتبطاً بالإختراعات والإبتكارات، بينما في الدول النامية فإن من يبادر ويخاطر بإيجاد المشروعات الجديدة، ويعمل من خلاله على المساهمة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية يوصف بالريادي أو المبتكر، ويمكن تلخيص هذه الأدوار في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام بما يلي (المحروق، 2011)، (GEDI, 2017):

- الوصول الى منتجات جديدة في الأسواق وأساليب جديدة في الإنتاج.
- إكتشاف مصادر جديدة للموارد وتنظيم الهيكلة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبيرة وتحد من قدرتها للتحكم في الأسعار.
- تعد من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.
- زيادة الإنتاجية.
- تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية.
- التخفيف من معدلات البطالة.

إذن لنظم الإبتكار دوراً حيوياً في إنجاح المشروعات لكونه ميزة تنافسية حقيقية للمشروع في حد ذاته، من خلال إبتكار طرق غير مسبوقة للوصول الى المنتجات والخدمات الجديدة بالإضافة الى تسهيل التواصل وتغيير شكل السوق (الطحان، 2022)، والفضل في هذا يعود الى رائد العمل أو المبتكر الذي لديه القدرة على توفير حلول للمشاكل الموجودة، سواء كانت اقتصادية أو تقنية أو اجتماعية، وبالتالي ينعكس على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال (Zimmerer et al., 2008), (Tan & Tan, 2009):

- الإستعمال الأفضل للموارد المتاحة للوصول إلى المنتج الجديد أو الخدمة الجديدة.
- تحفيز الإبداع والريادة داخل المشروع للوصول إلى وسائل جديدة في عمليات الإنتاج.
- تعزيز قدرة المشروع على تبني المخاطرة والتمسك بالفرص المتاحة.
- إتخاذ آلية للتغيير والتطوير والتجديد الإستراتيجي.
- المساهمة في إستقرار الإقتصاد من خلال النمو والميزة التنافسية.

وتأسيساً على هذه النقاط فإن المؤسسات والمشروعات الاقتصادية تكتسب قدرة تنظيمية وميزة تنافسية تساهم من خلالها في تحقيق الفوائد أو المنافع للمجتمع، ومن أهم ما تحققه هو الأرباح والإستمرار في الميزة التنافسية، وقد حدد عدداً من المنافع التي تحققها المؤسسات أو المشروعات الإبتكارية وهي (أبو ردن، 2012)، (الدوري وصالح، 2009):

- تحقيق عوائد إستثمارية عالية في المشاريع الجديدة الناجحة.
- تطوير الخدمات وإضافة قيمة جديدة لقسم البحث والتطوير في المشروع.
- تقليل درجة المخاطر بفضل وجود التطورات التكنولوجية الجديدة.
- تحفيز المواهب الداخلية على البقاء في المشروع والإستمرار بالعمل فيها، وعدم ترك العمل في المشروعات القائمة.
- تسهم في إكتشاف حاجات العميل والعمل على إشباعها والأسواق غير المستهدفة وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية.
- تطوير علاقات الأعمال الجديدة مع مشروعات أخرى في بيئة العمل سواء كانت محلية أو دولية.
- الإستقلالية من خلال التحرر من الإشراف وقواعد التنظيمات البيروقراطية.
- تهيئة المرشحين المحتملين من المشروعات الأخرى لتحالفات الأعمال الإستراتيجية.

وكما ذكر فإن تحقيق ذلك يتطلب من المؤسسات الاقتصادية السعي إلى تبني إستراتيجيات ابتكارية وإمتلاك موارد بشرية تعتمد على مهارات وقدرات متعددة، مؤهلة ومدربة ومحفزة وتوظيفها في نشاطاتها المختلفة، لضمان البقاء والإستمرار وبالتالي الوصول إلى مراكز الريادة وتحقيق الميزة التنافسية، كي تتمكن من البقاء والإستمرار والمنافسة على المستوى المحلي والدولي في ظل التحولات الجذرية التي يشهدها العالم خلال السنوات الأخيرة من حرية التجارة وكسر الاحتكار.

كما أن إمتلاك المؤسسات والمشروعات الاقتصادية للميزة التنافسية التي حققتها من خلال القدرة التنظيمية يعد مؤشراً على قدرتها في مواجهة متغيرات البيئة في السوق، وبالتالي قدرتها على مواجهة المنافسين وإمكانية البقاء والاستمرار، لذلك فإنها رغم الضغوط البيئية والتنافسية المتزايدة تسعى إلى تحقيق معدلات إنتاج واسعة لبناء قدرات استراتيجية، وتحقيق المزايا التنافسية من خلال التفوق على ما لدى المنافسين والتأقلم مع الديناميكية المتصاعدة للبيئات التنافسية التي تعمل فيها، وبما يسهم في تحقيق الاستدامة للمزايا التنافسية.

2.3 مؤشرات الإبتكار في السويد

تعد مملكة السويد من الأوائل في مجال نظم الإبتكار لسنة 2021، حيث إحتلت الصدارة في العديد من المؤشرات الفرعية للإبتكار منها جودة الإبتكار وهو من المؤشرات الهامة التي تهتم بعدد الجامعات وعدد المنشورات والبحوث العلمية وإيداعات براءات الإختراع الدولية، كما عملت السويد على مواصلة الجهود لضمان تطبيق مؤشرات ومعايير الإبتكار والجودة في جميع المؤسسات والمشروعات الحكومية والخاصة، وتوفير بيئة مناسبة لنمو تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، والإدماج الرقمي،

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.914

والإستدامة (GII, 2021) والجدول (1) يمثل رتب وقيم المؤشرات الأساسية للإبتكار في السويد لسنة 2021.

جدول 1

رتب وقيم مدخلات ومخرجات مؤشر الإبتكار للسويد لسنة (2021)

ت	المؤشر	الرتبة	العلامة
1	مؤشر الإبتكار	2	63.10
2	مدخلات الإبتكار	2	69.64
3	مخرجات الإبتكار	2	56.60

ومن أجل الوقوف على التغييرات والتطورات التي حصلت على هذا المؤشر خلال الفترة (2018-2021) في السويد، نورد رتب وقيم هذا المؤشر مع مدخلاته ومخرجاته لسنة 2018 (GII, 2018) في الجدول (2).

جدول 2

رتب وقيم مدخلات ومخرجات مؤشر الإبتكار للسويد لسنة (2018)

ت	المؤشر	الرتبة	العلامة
1	مؤشر الإبتكار	3	63.80
2	مدخلات الإبتكار	3	69.21
3	مخرجات الإبتكار	3	56.94

أما قيم المؤشرات الفرعية للإبتكار في السويد لسنة 2021 كانت وفق ما هو موضح في الجدول (3) (GII, 2021).

جدول 3

قيم المؤشرات الفرعية للإبتكار في السويد لسنة (2021)

ت	المؤشر	العلامة
1	المؤسسات	88.8
2	رأس المال البشري والبحوث	64.1
3	البنية التحتية	62.6
4	تطور السوق	64.6
5	تطور الأعمال	68.1
6	المخرجات المعرفية والتكنولوجية	60.3
7	المخرجات الإبداعية	52.9

تعززت بشكل كبير البيئة الحاضنة للإبتكار في السويد، من خلال لوائح وقرارات حاسمة إتخذتها الحكومة السويدية تمثلت في تشجيع الابتكار والمبتكرين من خلال المزايا والحوافز العديدة، لذا نجد أن الهدف الأساس هو تعزيز نظم الإبتكار، والنشاطات المتعلقة بها في الوقت الحاضر ورؤيتها المستقبلية والتي يمكن تحقيقها من خلال خطط إستراتيجية مستقبلية.

3. الإستنتاجات والتوصيات

3.1 الإستنتاجات

- قدرة المؤسسات والمشروعات التي تعتمد على نظم الإبتكار في توفير الوظائف وخلق الثروة ساهمت بشكل فاعل في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في العديد من الدول ومنها السويد.
- مساهمة التنافسية المستدامة في الحفاظ على مزايا أنشطة المؤسسات والمشروعات الإبتكارية في السوق من خلال قدرتها على التخصص في بعض المجالات، وبالتالي بقائها وإستمرارها في السوق.
- حصول تطورات في المؤشرات الرئيسية والفرعية لنظم الابتكار في السويد بين سنتي (2018- 2021) في أغلب تلك المؤشرات وبنسب مختلفة.

3.2 التوصيات

- وضع الخطط والإستراتيجيات التي تفتح أفاق التعاون والتكامل بين المؤسسات والمشروعات الاقتصادية المختلفة من خلال تقديم مستلزمات الإنتاج وتنويعها .
- وضع إستراتيجيات واضحة ومحددة لنشر ثقافة الإبتكار والإبداع في البيئة الاجتماعية، من خلال تكييف القوانين والتشريعات التي تتماشى مع طبيعة المؤسسات والمشروعات الاقتصادية المبتكرة.
- تسهيل إجراءات إقامة المؤسسات والمشروعات الإبتكارية ودعمها من قبل الدولة (الحكومة)، وخاصة الإجراءات الإدارية المرتبطة بالنشاط الإستثماري والتمويلي لهذه المؤسسات أو المشروعات.
- الإستفادة من التجارب العالمية الناجحة في إقامة الحاضنات والمشروعات المبتكرة ومنها تجربة السويد وتطبيقها في أقليم كردستان العراق.

المراجع

أبو ردن، إيمان بشير محمد. (2012)، *واقع تطبيق الإستراتيجية الريادية: دراسة حالة في شركة آسيا سيل للإتصالات المتنقلة في العراق*، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

برنوطي، سعاد نائف. (2005). *إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة*، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

دحماني، محمد دريوش، وناصور عبد القادر. (2006)، *التقنيات الحديثة كمدخل للأداء المتميز بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، المؤتمر الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جمهورية الجزائر.

الدوري، زكريا صالح، وصالح، أحمد علي. (2009). *الفكر الإستراتيجي وإنعكاساته على نجاح منظمات الأعمال: قراءات وبحوث*، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الطحان، جاسم محمد علي. (2015)، *الابتكار: المتضمنات والمتغيرات*، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات.

الطحان، جاسم محمد علي. (2017). *تكنولوجيا المعلومات والإتصالات: المؤشرات المعتمدة لأغراض التنمية*، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات.

الطحان، جاسم محمد علي. (2020). *الإبتكار وريادة الأعمال: أفاق معاصرة لتعزيز النمو والتنمية الإقتصادية*، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات.

الطحان، جاسم محمد علي. (2022). *ريادة الأعمال والإبتكار منهج لتحقيق القدرة التنظيمية والميزة التنافسية*، المؤتمر الدولي الحادي عشر، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، العراق.

المحروق، ماهر. (2011). *سياسات حماية المنشات الصغيرة والمتوسطة: اثر دعم المبادرات العربية في دعم المنشات الصغيرة والمتوسطة*، المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، مركز الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، المملكة العربية السعودية.

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.914

Raewf, M.B., Aissa, S.A.H., & Thabit, T.H. (2021). The impact of quality, cost, and lead time on competitive advantage: Case of SMEs operating in Iraq. Economic Studies Journal, 19(3), 568-575.

Srinivasan, T. N. (1994). Human Development: A New Paradigm or Reinvention of the Wheel? *The American Economic Review*, *84*(2), 238–243.

Tan, W. L. & Tan ,T. M. (2009). The Impact of Corporate Governance on Value Creation in Entrepreneurial Firms, Rencontres de St-Gall 2004, Appenzell. Research Collection Lee Kong Chian School Of Business.

Zimmerer, T.W., Scarborough, N. M., and Wilson, D. (2008). Essentials of Entrepreneurship & Small Business management, 5th edition, Prentice-Hall.

Al-Delawi, A.S., Raewf, M.B., & Jameel, A.S. (2023). The Impact of Human Capital on a Company's Value: A Cross Cultural Study, Journal of Intercultural Communication, 23(1), 24-32.

Massoudi, A. & Fatah, S. (2021). Advancing small and medium-size enterprises' performance by adopting marketing and service Innovation, Int. J. Procurement Management, 14(6), 742-757.

GII. (2018). Global Innovation Index 2018, Cornell University, INSEAD, WIPO.

GII. (2021). Global Innovation Index 2021, Cornell University, INSEAD, WIPO.

Massoudi, A. (2020). Consumers loyalty indicator as a drivers for satisfaction. Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, 4(1), 41-45.

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.914